الصباح الاقتصادية
12
العدد 3410 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 2 ذو القعدة 1440 - الموافق 5 يوليو 2019
Friday 5 July 2019 - No.3410 - 12 th Year

أكد في القمة الاقتصادية العربية البريطانية أن الذين لا يشاركونا الأمل بقيام عالم عربي جديد لن يستطيعوا المساهمة معنا في بنائه

علي الغانم : بريطانيا وفي ظل أجواء عسيرة عاصفة أثبتت أنها حليف وفي

علي الغانم يلقي كلمته

جانب من القمة

كان حضور الكويت فاعلاً وكبيراً ومتميزاً في «القمة الاقتصادية العربية البريطانية 2019» التي عقدت في لندن يوم الأول من أمس الأربعاء 3 يوليو الجاري . فقد كانت غرفة تجارة وصناعة الكويت شريكا استراتيجيا في تنظيم «القمة» ، وشارك في رعايتها بنك الكويت الوطني ، والمركز المالي ، وبورصة الكويت . وكان رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم من المتحدثين الرئيسيين في جلسة الافتتاح ، كما شاركت د. سميرة أحمد سيد عمر المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية في الجلسة الخاصة بالطاقة المتجددة ، وشيخة خالد البحر نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني في الجلسة الخاصة بالمصارف والتمويل ، والتي رعاها المركز المالي الكويتي وترأسها الرئيس التنفيذي للمركز مناف عبد العزيز الهاجري . كما شارك في القمة «اتحاد مصارف الكويت واتحاد شركات الاستثمار» فضلا عن الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر .

نظمت القمة غرفة التجارة العربية البريطانية ، وعقدت في مركز الملكة اليزابيث الثانية بلندن بحضور تجاوز 500 مشاركا من المملكة المتحدة وكافة الدول العربية .

وتوزعت أعمال «القمة» على خمس جلسات عمل تناولت : الاستثمار في البنية الرئيسية والتنمية المستدامة ، الطاقة المتجددة ، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمحرك للأسواق العالمية ، الزراعة والأمن المائي ، الشباب والعمالة وريادة الأعمال ، المصارف والتمويل : التقنيات المالية والسلسة المغلقة .

أما جلسة الافتتاح فقد تحدث فيها أمين عام جامعة الدول العربية ، ووزير الدولة البريطاني لشؤون السياسة التجارية ، وأمين عام مجلس التعاون الخليجي ، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت النائب الأول لرئيس الغرفة العربية البريطانية ، ومحافظ سوق لندن المالي ، ورئيس اتحاد الغرف العربية .

ومما جاء في كلمة علي الغانم : «في اعتقادنا ليس ثمة أزمة خطيرة في العالم العربي والشرق الأوسط ، بل هناك أزمة تنبثق من هذه المنطقة لتضع العالم كله على حدود الخطر . ويؤكد تقرير أوليرايت - هادلي ان تداعيات « الربيع العربي الغاضب » كانت سببا أساسيا وراء جنوح بريطانيا نحو بريكست . كما ساهمت في عودة التطرف الى الساحة السياسية الدولية ». ومن مصلحة أوربا والعالم العربي معا أن يوظفا قضايا الهجرة والأمن لتأكيد أهمية تعاونهما الاقتصادي » . وأن « الحرب التجارية الحمائية تمثل أحد أهم الأخطار المهددة للتعاون الاقتصادي العربي البريطاني لأن أضرار الحروب التجارية تلحق بالاقتصاد العالمي كله ».

وفيما يلي النص الكامل لكلمة السيد الغانم في حفل افتتاح القمة الاقتصادية العربية البريطانية.

أصحاب السعادة !

السيدات والسادة !

في ابريل الماضي ، كان أطفال الكويت يشاركون أطفال بريطانيا احتفالهم بمرور مائتي عام على ولادة جدة القارة الأوربية ، الملكة فكتوريا .

وفي مايو الماضي ، وبمناسبة مرور 120 عاما على المعاهدة الكويتية البريطانية ، قال نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت ، سعادة الشيخ صباح الخالد ، « إن بريطانيا، وفي ظل أجواء عسيرة عاصفة ، أثبتت أنها حليف وفي ».

ولو كنت تحدث إليكم الآن كرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت فقط ، لانطلقت من هذين المشهدين في قراءة مستقبل التعاون الاقتصادي بين المملكة المتحدة ووطني الكويت . ولكن أول ما يؤهلني للوقوف على هذا المنبر - بكل امتنان واعتزاز - هو موقعي كرئيس للجانب العربي في غرفة التجارة العربية البريطانية . وبالتالي ، فإن حديثي يجب أن يعني بالعلاقات الاقتصادية بين المملكة المتحدة والعالم العربي كله . وهو حديث لا بد أن يراعي حقيقتين اثنتين:

الأولى : اننا عندما نتحدث عن العالم العربي فإننا - بشكل أو بآخر - نتحدث عن الشرق الأوسط ، حيث نعرف تماما أن للعرب في هذه المنطقة شركاء جوار وتاريخ وحضارة ، نتمنى دائما أن نتعاون معهم على أسس العدل والسلام والاحترام . وبالمقابل ، عندما نتحدث عن التعاون الاقتصادي العربي مع المملكة المتحدة ، يصعب علينا - قبل بريكست أو بعده - أن نعزل هذا التعاون عن العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية عموما.

أما الحقيقة الثانية : فهي أن العالم يعيش فترة تحول جوهري شامل وحاسم ، يجعل الاعتماد على خبرات الماضي في تشكيل صورة المستقبل أمراً قليل الجدوى ، مما يستدعي تفكيرا إبداعيا من خارج الصندوق كما يقال .

في ضوء هاتين الحقيقتين ، سأحاول تقديم عرض بالغ الإيجاز لعدد من القضايا الرئيسية ، التي أعتقد انها ستكون ذات تأثير مباشر في تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية البريطانية:

أولا - ستبقى للنفط اهمية مؤثرة ، وخاصة من حيث توفر وتدفق الاستثمارات وتوجهاتها بين الطرفين . ورغم التوقعات المحافظة التي تؤكد بان الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بحدود 30 في المئة خلال العقدين القادمين ، فان من الصعب أن نتكر احتمالات انخفاض الأهمية العالمية للنفط وآثارها على العالم العربي وبريطانيا معا. كما يصعب على بريطانيا أن تتجاهل انعكاسات تحرك مركز الثقل الاقتصادي العالمي نحو الشرق.

ثانيا - في اعتقادنا ، ليس ثمة أزمة خطيرة في العالم العربي والشرق الأوسط، بل هناك أزمة تنبثق من هذه المنطقة لتضع العالم كله على حدود الخطر. فالعالم العربي يعيش حروبا غاضبة، تسببت في أسوأ أزمة انسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وتمثلت - إلى جانب الضحايا والدمار - في هجرة جماعية وصلت آثارها إلى معظم الدول الأوروبية. وأدت إلى تحولات وتفاعلات اقتصادية واجتماعية وسياسية في هذه الدول، جعلت تقرير «اوليرايت -هادلي» يصارح باعتقاده ان هذه الهجرة كانت سببا اساسيا وراء جنوح بريطانيا نحو بريكست، كما ساهمت في عودة تيارات التطرف إلى الساحة السياسية الدولية، مقابل تراجع واضح للسياسات المتعلقة بالحريات عموما، وبالحرية الاقتصادية على وجه الخصوص.

إن من مصلحة أوروبا - ومن ضمنها بريطانيا - أن تتعرف بعمق، على أبعاد التحولات والمخاطر التي تمر فيها المنطقة العربية، وان تتعامل معها بفهم وعدل. كما أن من مصلحة أوروبا والعالم العربي معا أن يوظفا قضايا الهجرة والأمن لتأكيد أهمية تعاونهما الاقتصادي.

ثالثا - تواجه منظمة التجارة العالمية اخطر اختبار لها منذ إنشائها، وهو اختبار وصفه وزير التجارة الدولية البريطاني سعادة الدكتور ليام فوكس بانه يكاد يكون أزمة وجود . والواقع، أن الحرب الحمائية التجارية تمثل أحد أهم الأخطار المحيطة ببريطانيا والدول العربية على حد سواء. لذلك أن الحروب التجارية لاتؤذي أطرافها فقط ، بل تضر الاقتصاد العالمي كله.

أصحاب السعادة !

السيدات والسادة :

رغم الاقرار بصعوبة وتعقيد الأوضاع الحالية في العالم العربي، فإن من المؤكد أن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر. وإذا كان على العرب أنفسهم أن يعملوا جادين لانهاء خلافاتهم وإصلاح أوضاعهم، فإن للمجتمع الدولي عموما، وللدول الأوربية خصوصا، مصالح كثيرة ومباشرة ، وعليها مسؤولية اخلاقية وتاريخية، ليس لمجرد معالجة الأزمة الراهنة ، بل لإعادة المنطقة كلها إلى الطريق الصحيح.

إن العرب يملكون موارد غنية وثروات كبيرة وموقعا استراتيجيا بالغ الأهمية، وأكبر ثروات العرب وأهمها هي رأس المال البشري الذي يشكل مخزونا تنمويا هائلا لو أتيح له التعليم الصحيح . وفي الماضي القريب والبعيد شواهد كثيرة على أن أحداثا ، بمثل آلام وضحايا الربيع العربي الغاضب ، كانت المدخل الصعب لبناء مجتمعات حديثة .

ومن جهة أخرى، إن العالم العربي اليوم يعرف تماما أن للقطاع الخاص دورا أساسيا في التنمية، كما يعرف تماما أهمية الاستثمارات الأجنبية وضرورة إيجاد البيئة التشريعية والأمنية اللازمة لاجتذابها. ويدرك العالم العربي - بالتجربة المرة - مدى الارتباط الوثيق بين التنمية والعمالة والاستقرار من جهة ، وبين الفقر والبطالة والفساد من جهة اخرى .

إن تعاون العالم العربي والمجتمع الدولي - وفي طليعته بريطانيا ذات الخبرة الطويلة والمصالح الكبيرة في المنطقة - لن يؤدي فقط إلى قيام عالم عربي جديد ، بل سيجعل من هذه المنطقة محركا قويا للنمو العالمي، فالعالم العربي ليس مجرد منطقة اضطراب وصراع، بل هو واحة مليئة بالفرص، وإن التعريف بهذه الفرص هو هدف هذه القمة التي تنظمها غرفة التجارة العربية البريطانية بكل اقتدار

وأخيراً ، نحن العرب نعرف تماماً أن الأمل ليس استراتيجية كافية بحد ذاته ، كما نعرف تماماً أن أولئك الذين لا يشاركونا الامل بقيام عالم عربي جديد ، لن يستطيعوا المساهمة معنا في بنائه.

شكراً لكم ،وعذراً عن تجاوزي لحدود الكلمة ووقتها .

- **للعرب في هذه المنطقة شركاء جوار وتاريخ وحضارة نتمنى دائماً أن نتعاون معهم على أسس العدل والسلام والاحترام**
- **العالم يعيش فترة تحول جوهري شامل وحاسم يجعل الاعتماد على خبرات الماضي في تشكيل صورة المستقبل أمراً قليل الجدوى**
- **ستبقى للنفط أهمية مؤثرة وخاصة من حيث توفر وتدفق الاستثمارات وتوجهاتها بين الطرفين**
- **العالم العربي يعيش حروباً غاضبة تسببت في أسوأ أزمة انسانية منذ الحرب العالمية الثانية**

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 2.28 دولار ليبلغ 62.34 دولار

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 2.28 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2.28 دولار في تداولات امس الاربعاء ليبلغ 62.34 دولار امريكي مقابل 64.62 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت اسعار النفط امس بدعم من صعود أسواق الأسهم الأمريكية وبيانات أظهرت أن شركات الطاقة في الولايات المتحدة خفضت هذا الأسبوع عدد منصات الحفر النفطية العاملة للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1.42 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 63.82 دولار كما ارتفع سعر برميل النفط الخام الامريكي 1.09 دولار ليصل الى مستوى 57.34 دولار.

صندوق النقد يقر خطة إنقاذ بقيمة 6 مليارات دولار لصالح باكستان

اعلنت باكستان امس الخميس ان صندوق النقد الدولي اقر خطة إنقاذ بقيمة ستة مليارات دولار لمساعدتها في مواجهة التحديات الاقتصادية مشيرة إلى أنها ستتسلم «على الفور» مليار دولار لتخفيف الضغط على احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية.

وقال مستشار رئيس الوزراء الباكستاني للشؤون المالية الدكتور عبدالحفيظ شيخ في تصريح صحفي إن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وافق على آلية تمويل موسعة بقيمة ستة مليارات دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في باكستان.

وأوضح «برنامجنا يدعم نموا واسع النطاق عن طريق تقليل الاختلالات في الاقتصاد» مشيرا إلى ان اجندة الإصلاح الهيكلي التي تشمل تحسين المالية العامة وخفض الدين العام من خلال إصلاحات الإيرادات جزء أساسي من البرنامج.

وكان المتحدث باسم صندوق النقد الدولي جيري رايس قال في بيان في وقت سابق إن المجلس التنفيذي للصندوق وافق على قرض قيمته ستة مليارات دولار لدعم خطة باكستان الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة النمو المستدام إلى اقتصاد البلاد وتحسين مستويات المعيشة.

ووافقت حكومة باكستان بموجب البرنامج على زيادة أسعار الطاقة وفرض المزيد من الضرائب وتحديد سعر للصرف في السوق والسماح باستقلالية آليات عمل البنك المركزي والتركيز على التضخم بدلا من النمو لتقليل عجز الميزانية.

البورصة تنهي تعاملاتها الأسبوعية على ارتفاع المؤشر العام 32.2 نقطة

بورصة الكويت

انهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 32.2 نقطة ليبلغ مستوى 5950.4 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.54 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 194.07 مليون سهم تمت من خلال 7754 صفقة نقدية بقيمة 59 مليون دينار كويتي (نحو 200 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 19.6 نقطة ليصل إلى مستوى 1783.7 نقطة بنسبة 0.41 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 69.3 مليون سهم تمت عبر 2582 صفقة نقدية بقيمة 6.7 مليون دينار (نحو 22.7 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 38.4 نقطة ليصل إلى مستوى 6544.2 نقطة بنسبة ارتفاع 0.59 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 124.6 مليون سهم تمت عبر 5172 صفقة بقيمة 52.3 مليون دينار (نحو 177.8 مليون دولار».

وكانت شركات (تمدين ع» و(رمال» و(السورية» و(أولى تكافل» و(صلبوخ» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد» و(بيتك» و(خليج ب» و(الامتياز» و(بنك وربة» الأكثر تداولا بينما كانت شركات (يوباك» و(قيون أ» و(ريم» و(المدن» و(جياد» الأكثر انخفاضا.

وتابع المتعاملون افصاحا عن معلومات جوهرية من شركة (العقارات المتحدة» بخصوص توقيع عقد ادارة وتشغيل نادي المارينا لليخوت مع (ايكاروس المتحدة للخدمات البحرية» بعائد سنوي يصل الى 489.9 الف دينار (نحو 1.6 مليون دولار» وأثر العملية سيظهر في بيانات الربع الثالث من عام 2019.

كما تابع هؤلاء افصاحا عن معلومات جوهرية من شركة (الفنادق الكويتية» عن تنازل إحدى الشركات التابعة لحق انتفاع احدى العقارات المملوكة لها حيث من المتوقع زيادة أرباح الشركة سنويا بقيمة مئتي ألف دينار (نحو 680 الف دولار وستظهر أثر الصفقة في بيانات الربع الثالث من عام 2019».

وشهدت الجلسة ايضاحا من شركة (المجموعة المشتركة للمقاولات» بشأن التداول غير الاعتيادي على أسهمها فضلا عن افصاحين منفصلين من شركتي (الأولى للاستثمار» و(بوبيان للبتروكيماويات» عن الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهمهما وتنفيذ بيع اوراق مالية (غير مدرجة» لمصلحة حساب وزارة العدل.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس» وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأس مالها ما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

ومن الأدوات التي تتضمنها المرحلة الثالثة (البيع على المكشوف» وهي عملية يتم من خلالها بيع ورقة مالية مقترضة بهدف شرائها لاحقا بقيمة أقل وبالتالي تحقيق ربح مساو للفرق بين سعر البيع على المكشوف وسعر الشراء لاحقا وتتم هذه العملية عبر مكاتب وساطة معتمدة.

وتتضمن المرحلة الثالثة ايضا (صفقات المبادلة» وهي صفقات تبادل لورقة مالية مدرجة بأخرى مدرجة تتم بين طرفين بشكل مباشر سواء من الشركات أو الأفراد كما تتضمن (عرض الشراء» إذ يتاح لأي شخص شراء نسبة لا تقل عن 5 في المئة ولا تزيد على 30 في المئة من أسهم أي شركة مدرجة.